قراءة في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2005-2018)

Reading the Algerian balance of payments during the period (2005-2018)

الدكتور: السعيدي وصاف

أستاذ المالية المشارك، كلية إدارة الأعمال

البريد الإلكتروني الخاص s_ouassaf@yahoo.fr

البريد الإلكتروني الجامعي souassaf@kfu.edu.sa

جامعة الملك فيصل - المملكة العربية السعودية

Received: 22/05/2020 Accepted: 28/06/2020 Published: 30/06/2020

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2005-2018) في ظل أزمتين مرتا على الاقتصاد الجزائري والعالمي (الأزمة المالية العالمية لسنة 2009، وبعدها أزمة انخفاض أسعار النفط بداية من سنة 2014م).

وقد خلصنا في نهاية هذه الدراسة إلى أن الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري سجل حالة فائض في المرحلة الأولى من فترة الدراسة (2005 -2013)، قبل ان يعرف حالة عجز في المرحلة الثانية من فترة الدراسة (2014-2018)، نتيجة للتذبذب الذي مر به سوق النفط العالمية.

وفي الفترة ما بين سنة 2005 و2015 شهدت عوائد الجزائر الناتجة من الصادرات النفطية نموا معتبرا، بالإضافة إلى التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين التي تقدر بأكثر من 24 مليار دولار. أما في جانب المدفوعات فقد توزعت مدفوعات الجزائر بين واردات السلع المنظورة (81%) وغير المنظورة (19%)بمبلغ اجمالي يتجاوز 735 مليار دولار خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الحساب الجاري، الجزائر، تحويلات المهاجرين، الصادرات، الواردات، المساعدات، الخدمات، الحساب الرأسمالي.

تصنيف JEL: F24.

Abstract

This study aims to analyze the Algerian balance of payments during the period (2005-2018) in light of two crises passed on the Algerian and global economy (the global financial crisis of 2009, and then the crisis of low oil prices beginning in the year of 2014).

We concluded at the end of this study that the total account of Algerian balance of payments recorded a surplus in the first phase of the study period (2005-2013), before a deficiency occurred in the second phase of the study period (2014-2018) as a result of volatility in the global oil market. In the period between 2005 and 2015, Algeria's revenues have increased significantly, results to the returns from oil exports, in addition to the Migrant Remittances, which are estimated at more than $ 24 billion. As for payments, Algeria's payments were divided between goods imports (81%) and Services imports (19%) with a total amount exceeding $ 735 billion during the study period

Key words: Current Account, Algeria, Migrant Remittances, Exports, Imports, Aid, Services, Capital Account.

JEL Classification : F24.

مقدمة

يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع وحيد النفط والغاز، حيث تتحدد أسعار هذا القطاع في الأسواق الدولية، ويساهم هذا القطاع بـ 98 % من الصادرات الاجمالية للجزائر، و70% من الإيرادات الحكومية، وحوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي، ومع بداية الألفية الجديدة حققت الجزائر عوائد ضخمة من العملة الصعبة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، حيث سجل الميزان التجاري للسلع، والحساب الجاري عموما رصيدا إيجابيا. ونتيجة لتلك العوائد المحققة شرعت الجزائر في التسديد المسبق للمديونية، كما ارست مناخ استثماري محفز كان له الأثر الإيجابي في تدفق الاستثمارات الوطنية والاجنبية خاصة في قطاع المحروقات. ويعد ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لطبيعة الوضع الاقتصادي للبلد اتجاه العالم الخارجي.

تبعا لما سبق سنحاول تناول وضعية ميزان المدفوعات الجزائري بالدراسة والتحليل ومتابعة الأداء خلال الفترة (2005-2018) التي عرفت أزمة مالية عالمية سنة 2009، وأزمة نفطية دولية بداية من سنة 2014م.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2005-2018)، في ظل التحولات الاقتصادية الإقليمية والدولية المحيطة بالاقتصاد الوطني.

أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة إلى جملة من الاعتبارات، منها:

- يعتبر ميزان المدفوعات مؤشر هام لتحليل الوضع الاقتصادي للجزائر.
- يعد ميزان المدفوعات بوابة الاقتصاد الجزائري إلى العالم الخارجي.
- تمكن هذه الدراسية من معرفة وضعية ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

وعليه نستعرض هذه الدراسة من خلال محورين أساسيين:

- **المحور الأول:** الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة،
- **المحور الثاني:** تحليل ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2005-2018).

أولا: الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة

نتطرق في العنصر الأول من هذا المحور إلى بعض المفاهيم ذات الصلة بموضوع الدراسة، في حين سنقوم في العنصر الثاني باستعراض ملخص لعدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة:

1. **مفاهيم ذات الصلة بموضوع الدراسة:** سنقوم في هذا العنصر بضبط مصطلحات الدراسة، ثم نتطرق إلى أهمية ميزان المدفوعات في رسم السياسات الاقتصادية للبلد:

1.1. **ضبط مصطلحات الدراسة:** يوجد عدد من المصطلحات ذات الصلة بموضوع الدراسة نعتقد أنه من الأهمية بمكان شرح معانيها وإزالة الكثير من اللبس والغموض حولها بما ييسر ويسهل فهم باقي عناصر البحث، ويتعلق الأمر بالمصطلحات التالية:

- **ميزان المدفوعات:** يعرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات بأنهأنه: بيان احصائي يلخص المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة[1].
- **الحساب الجاري:** يشتمل الحساب الجاري على كافة المعاملات (عدا المعاملات المدرجة في البنود المالية) التي تتضمن قيما اقتصادية وتقع بين جهات مقيمة وجهات أخرى غير مقيمة، كما يشمل كذلك القيود الموازنة للقيم الاقتصادية الجارية المقدمة أو المستلمة دون مقابل[2].
- **حساب التحويلات من جانب واحد (حساب الدخل الثانوي):** يبين حساب الدخل الثانوي التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين، حيث يقيد فيه مختلف أنواع التحويلات الجارية لبيان دورها في عملية توزيع الدخل فيما بين الاقتصادات، وقد تتخذ التحويلات شكلا نقديا أو عينيا. أما التحويلات الرأسمالية، فتقيد في الحساب الرأسمالي[3].
- **حساب رأس المال:** يبين حساب رأس المال تدفق القروض والاستثمارات الدولية في الأجل الطويل والأجل القصير، وتشير حركات رأس المال الدولية الطويلة الأجل إلى المعاملات المستحقة السداد لسنة واحدة أو أكثر، وتتضمن الاستثمارات المباشرة (مثل بناء مصنع أجنبي)، واستثمارات محفظة الأوراق المالية (مثل شراء أسهم وسندات أجنبية) القروض الدولية لسنة واحدة أو أكثر[4].
- **النمو الاقتصادي:** هو الزيادة في القدرة الإنتاجية للبلد، ويتم قياسه بمقارنة الناتج القومي الإجمالي (GNP) في العام الحالي بالمقارنة مع الناتج القومي الإجمالي في العام السابق. وتعتبر الزيادة في رأس المال، والتقدم في التكنولوجيا، وتحسين نوعية ومستوى الإلمام بالقراءة والكتابة من الأسباب الرئيسية للنمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة، وقد جلب مفهوم التنمية المستدامة عوامل إضافية لمفهوم النمو الاقتصادي مثل العمليات السليمة بيئيا التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار في تحقيق نمو الاقتصاد[5].

2.1. **أهمية ميزان المدفوعات:** ترجع أهمية ميزان المدفوعات إلى جملة من الاعتبارات، منها:

- يعتبر ميزان المدفوعات مؤشر مهم جدا لتحديد أسعار الصرف من خلال معرفة أحوال طلب وعرض العملات الأجنبية، أو من خلال أرصدة ميزان المدفوعات الدالة على زيادة طلب وعرض العملات الوطنية.
- تعد المبادلات التجارية المبينة في ميزان المدفوعات مؤشر معتبر لعلاقات البلد مع العالم الخارجي من جهة، ومرآة عاكسة لطبيعة السياسات التجارية المعتمدة داخل البلد من جهة أخرى.
- يساعد ميزان مدفوعات البلد على التخطيط والتنبؤ بأحوال الأسواق الدولية على المدى القصير، وبالتالي المساعدة في رسم السياسات الاقتصادية المناسبة لتلك الظروف.
- يعتبر ميزان المدفوعات مؤشرا عن أوضاع اقتصادية تسود اقتصاد البلد في فترة زمنية معينة، بما يؤدي إلى اتخاذ وسائل تصحيحية فعالة وناجعة بخصوص إعادة التوازن في حالة وجود اختلالات مستمرة وهيكلية اتجاه اقتصاد البلد.
- يعكس ميزان مدفوعات مدى نجاعة اقتصاد البلد وقوة تحمله للصدمات الدولية في ظل المخاطر التي تسود العلاقات الاقتصادية الدولية، والوضع الاقتصادي الدولي غير المستقر والذي يتسم في كثير من الأحيان بعدم اليقين أو عدم التأكد.
- تعتبر بيانات ميزان المدفوعات قاعدة معطيات تفيد راسمي السياسات الاقتصادية للبلد في تقييم وتفسير الظواهر الاقتصادية ذات الصلة بالعلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة.
- يقدم ميزان المدفوعات معلومات وبيانات هامة عن درجة ارتباط اقتصاد البلد باقتصاديات العالم، وما طبيعة هذا الارتباط (تجاري، مالي، استثماري...)، ودرجته (قوي، ضعيف، متوسط)، (طردي، عكسي).

2. **ملخص لعدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة:** نستعرض ملخص الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة حسب التسلسل الزمني لها (الأحدث فالأحدث):

- **دراسة كفاني شهيدة (2020)**[6]، هدفت الى تقديم نظرة مختصرة حول السياسة النقدية وميزان المدفوعات للفترة الممتدة ما بين 1990 إلى 2016 بهدف معرفة مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS لنفس الفترة، وتم الاعتماد على ميزان المدفوعات كمتغير تابع والمعروض النقدي، والناتج المحلي، وسعر النفط كمتغيرات مستقلة. وخلصت الدراسة إلى وجود أثر سلبي ضعيف للكتلة النقدية على ميزان المدفوعات بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على الصادرات النفطية.

- **دراسة علي أحمد درج الدليمي وفيصل غازي فيصل الدليمي (2019)**[7]، هدفت إلى تحديد نوع العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي وفيما إذا كانت هذه العلاقة باتجاه واحد أو باتجاهين، حيث أظهرت نتائج العلاقة الديناميكية بين سعر صرف الدينار تجاه الدولار الأمريكي في السوق الموازي والميزان التجاري العراقي باستعمال اختبارات جذر الوحدة احتواء بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرين على جذر الوحدة، وبالتالي فهي غير مستقرة عبر الزمن بالمستوى العام. وفي الأخير اوصت الدراسة بالاهتمام بتنويع الهيكل الاقتصادي العراقي من أجل تجنب أثار الصدمات التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد العراقي نتيجة لاعتماده على النفط كمصدر أساس لتمويل الموازنة العاملة للدولة، وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي متنوع مكون من قاعدة انتاجية ومالية وخدمية.

- **دراسة عمر صالح حرب، طالب محمد وراد (2019)**[8]، هدفت الى اختبار وتحليل قيود الطلب الخارجي على النمو الاقتصادي في الأردن، باستخدام تحليل سلاسل زمنية لكل من الصادرات والتدفقات الرأسمالية والأسعار النسبية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة الممتدة من عام 1976 الى سنة 2016، وتم استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ. وخلصت الدراسة إلى أن الانحرافات قصيرة الأجل عن التوازن طويل الأجل يتم تصحيحها بمعدل 33.37% سنويا، كما تشير النتائج إلى وجود تأثير إيجابي لكل من الصادرات والتدفقات الرأسمالية، وتأثير سلبي للأسعار النسبية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المدى الطويل. وفي الأخير أوصت الدراسة بدعم الصادرات الأردنية، والتدفقات الرأسمالية، والحد من قيد الأسعار النسبية بهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي.

- **دراسة عقيل عزيز عليوي الجبوري (2019)**[9]، هدفت إلى اختبار تأثير ميزان المدفوعات على الاحتياطات الأجنبية في العراق للفترة (2000-2016)، وقد تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام الانحدار الخطي البسيط. وخلصت الدراسة إلى أن ميزان المدفوعات له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على الاحتياطات الأجنبية في العراق خلال فترة الدراسة. وفي الأخير أوصت الدراسة باتخاذ سياسات وقرارات اقتصادية تعزز من ميزان المدفوعات، وتضمن بالتالي تدفق العملات الأجنبية وتحسين الاحتياطات الأجنبية.

- **دراسة ناصري نفيسة (2019)**[10] ، هدفت إلى اختبار العلاقة بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة ووضعية الحساب الجاري لميزان المدفوعات لدول MENA من خلال محاولة ابراز دور هذه التدفقات في تحسين رصيد ميزان المدفوعات للدولة، باستعمال احصائيات عن حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأرصدة ميزان المدفوعات في مجموعة مختارة من دول MENA، تم استخدام طريقة تحليل البيانات Panel، واختبارات جذر الوحدة واختبار العلاقة السببية وتقدير نموذج الأثر الثابت والعشوائي ونموذج تصحيح الخطأ لبيانات Panel، حيث أوضحت نتائج الدراسة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي تؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات اذا كان حجم التدفقات يفوق التحويلات فهنا يكون استفادة أو تمويل عجز من خلال التدفقات التي تبقى داخل الدولة، كما توجد علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

- **دراسة غازي عبد المجيد الرقيبات، أحمد سالم الخزعلي (2018)**[11]، هدفت إلى توضيح أنواع وسياسات ونظريات سعر الصرف وايضاح مدى تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الأردنية وبيان أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري الأردني وتوضيح العلاقة بين سعر الصرف والعملات الأجنبية باستخدام عدة متغيرات مستقلة (عملات أجنبية) ومتغير تابع وهو حجم العجز في الميزان التجاري الأردني. وخلصت الدراسة إلى انخفاض حجم الصادرات الأردنية من سنة 2003 إلى سنة 2004، أما رصيد الميزان التجاري فعرف ارتفاع قيمة العجز في سنة 2014 بالمقارنة مع سنة 2013، وبالنسبة لميزان المدفوعات فسجل تأثير إيجابي للتبادل التجاري باستخدام العملة الأوروبية والين الياباني مما أدى الى تقليل حجم العجز في الميزان التجاري.

- **دراسة أسماء عدائكة، بوزيد السايح (2018)**[12]، هدفت الى ابراز أهمية السياسة التجارية في معالجة الاختلالات في دول مجلس التعاون الخليجي، وخلصت الدراسة إلى أهمية السياسات التجارية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية للبلد، كما ان وجود عجز في الموازنة العامة للدولة لا يعتبر خطأ نظرا لحاجة الدول الى التوسع في الانفاق العمومي في فترات تحقيق النمو الاقتصادي. وفي الأخير أوصت الدراسة الى ضرورة التنسيق بين السياسات التجارية للدول محل الدراسة بما يمكن من مواجهة الأزمات الاقتصادية المتكررة.

- **دراسة دردوري لحسن، لقليطي لخضر (2018)**[13]، هدفت الى توضيح وتناول طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، وخلصت الدراسة إلى تأثر ميزان المدفوعات بالتضخم وتغيرات سعر الصرف وأسعار الفائدة ومعدل نمو الدخل القومي، فضلا عن وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة ورصيد ميزان المدفوعات وبالضبط رصيد الحساب الجاري (بدون طبيعة معينة لهذه العلاقة)، فالاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بنسبة كبيرة جدا على البترول وعلى مداخيل البترول في إيراداته، لهذا فإن أي انخفاض في أسعار البترول سوف يؤثر سلبا على إيرادات الدولة.

- **دراسة صرارمة عبد الوحيد، بعلول نوفل (2018)**[14]، هدفت الوقوف على تأثير أنظمة سعر الصرف على ميزان المدفوعات لعدد من الدول العربية، وتم الاعتماد على أسلوب بيانات السلاسل الزمنية المجمعة (Panel Data) لمعالجة بيانات الدول محل الدراسة، وصياغة نموذج قياسي يعبر عن العلاقة السببية الارتباطية بين متغيرات الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2016م. وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير طردي لسعر الصرف على ميزان المدفوعات.

- **دراسة علاوي محمد لحسن، بوروشة كريم (2017)**[15]، حاولت تسليط الضوء على مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2012م، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه بالاعتماد على ثلاث متغيرات نقدية (معدل الخصم، وسعر الصرف، والكتلة النقدية M2). وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير محدود لكل من معدل الخصم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، مما يدل على مساهمة محدودة لهذين العنصرين في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، بينما نجد عدم وجود أي تأثير للكتلة النقدية M2 على ميزان المدفوعات، وهو ما يدل على عدم مساهمة العرض النقدي في استعادة التوازن لميزان المدفوعات الجزائري.

- **دراسة ميس أحمد مهيدات (2017)**[16]، هدفت إلى استقصاء أثر كل من معدل التضخم السنوي وتذبذب ميزان المدفوعات الأردني على أسعار صرف العملات في الأردن. وقد اشارت نتائج الدراسة بأن معدل التضخم له أثر على التقلب في أسعار صرف الدينار الأردني مقابل كل من سعر صرف الدولار وسعر صرف الين الياباني وسعر صرف الفرنك السويسري وسعر صرف اليورو، كما أشارت الدراسة أيضا إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية ضعيفة للتغير في ميزان المدفوعات الأردني على التقلب في أسعار صرف الين الياباني ولكنه ذو دلالة إحصائية قوية بالنسبة للجنيه الإسترليني وغير ذي تأثير على أسعار صرف باقي العملات.

- **دراسة عادل عبد الله البلة عبد الله (2017)**[17]، تناولت أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة (2005-2015). وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف كمتغير تابع وميزان المدفوعات كمتغير مستقل، فأي زيادة لميزان المدفوعات بوحدة واحدة تصاحبها زيادة بمقدار 0.94 في سعر الصرف، كما توجد علاقة عكسية بين معدل سعر الصرف ومعدلات التضخم، حيث ان ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف. وفي الأخير أوصت الدراسة إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد السوداني بالتركيز على المشروعات المتخصصة في انتاج الصادرات البترولية وغير البترولية، مع الاستمرار في المحافظة على سعر الصرف المرن المدار وفق آليات السوق وإدخال آلية للتنبؤ على المدى المتوسط.

- **دراسة محمد الناصر حميداتو، عبد القادر شويرفات (2016)**[18]، ركزت على أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1989-2014 بغرض معرفة مدى تحقيق سياسات سعر الصرف للأهداف والغايات الاقتصادية والمالية المسطرة من الهيئات الاقتصادية في الجزائر. وخلصت الدراسة الى أن استقرار سعر الصرف أساس لاستقرار ميزان المدفوعات، ولم يكن لسياسة تخفيض العملة التي قامت بها الجزائر تأثير واضح على إعادة توازن ميزان المدفوعات خلال الفترة من 1989 الى 1998 بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الجزائر. وأوصت الدراسة في الأخير الى أهمية تخفيف الرقابة على الصرف وإعطاء مرونة أكبر للجهاز المصرفي.

- **دراسة عقبي لخضر، حاكمي بوحفص (2016)**[19]، هدفت الى توضيح أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2013م باستخدام البيانات السنوية لمتغيرات الدراسة لمعرفة طبيعة العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي ورصيد ميزان المدفوعات للفترة محل الدراسة باستعمال برنامج "Eviews8". وخلصت الدراسة الى تأثر البطالة في الجزائر بسعر الفائدة وسعر الصرف، كما أظهر العرض النقدي M2 تأثره بميزان المدفوعات وبالبطالة وبسعر الفائدة علما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على عوائد المحروقات. وفي الأخير أوصت الدراسة البنك المركزي بإعادة النظر في تقييم قيمة العملة لما له من آثار على جلب الاستثمار وزيادة القدرات الإنتاجية والإيرادات الحكومية وإنعاش للصادرات خارج المحروقات.

ثانيا: تحليل ميزان المدفوعات الجزائري

سنحاول تحليل ميزان المدفوعات الجزائري وفق عدد من البنود:

1. **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة[20]:** تعود علاقة الجزائر بالنظام التجاري الدولي إلى مرحلة الغات، أي قبل تأسيس المنظمة العالمية للتجارة، حيث قدمت الجزائر طلب الانضمام للغات في 27 أبريل 1987 م ولم يتم الرد على هذا الطلب، وتم تكوين فوج العمل لانضمام الجزائر إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية في 17 يونيو 1987 وابتداء من سنة 1995 قدمت الجزائر طلب الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وتم تحويل الفوج المشكل سابقا إلى فوج عمل المنظمة العالمية للتجارة المكلف بانضمام الجزائر، وعقد أول اجتماع له في أبريل 1998. وتتضمن المهام الموكلة لفوج العمل تقديم تقرير بخصوص أعماله، وبروتوكول الانضمام، وكذا مشروع قرار الانضمام إلى هيئة اتخاذ القرار (المؤتمر الوزاري للمنظمة العالمية للتجارة).

تولى رئاسة فوج العمل خلال الفترة 1994-1998 السيد Sanchez ARNAU ، سفير الأرجنتين، بعدها سفيري الأروغواي، السيد Carlos Perez DEL CASTILLO خلال الفترة 1998-2004 والسيد Guillermo VALLES خلال الفترة 2004-2010. ومنذ نوفمبر 2011 أسندت إلى سفير بلجيكا السيد François ROUX، ويرأسه حالياً سفير الأرجنتين السيد Alberto D'ALOTTO حيث يشارك في أعمال هذا الفوج أزيد من 40 عضوا.

عقد فوج عمل المنظمة العالمية للتجارة المكلف بانضمام الجزائر منذ تأسيسه سنة 1995م عدة اجتماعات رسمية وغير رسميين. ومنذ تأسيس الفوج قام بدراسة النظام التجاري الجزائري، وقد تم إعداد أول مشروع تقرير سنة 2006 وتمت مراجعته في 2008، تم إمضاء ستة (06) اتفاقيات ثنائية مع كل من كوبا، فنزويلا، البرازيل، كما تتواصل دراسة النظام التجارة الجزائري بخصوص رخص الاستيراد، والعوائق التقنية للتجارة، ووضع حيز التنفيذ إجراءات الصحة والصحة النباتية، وتطبيق الرسوم الداخلية، والمؤسسات العمومية والخصخصة، والإعانات وبعض من جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. كما يوجد حوالي عشرون مشروعا يتعلق بالتزامات خاصة بالمسائل المنهجية هي بصدد المحادثات.

أما بخصوص المفاوضات الثنائية فهي متواصلة مع ثلاثة عشر (13) دولة، وسجلت تقدما معتبرا مع أكثر من نصف هذه الدول.

2. **تطور ارصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2005-2018):** نتناول في هذا العنصر ارصدة ميزان المدفوعات الجزائري، وفق ما يلي:

جدول رقم (01) يوضح ارصدة ميزان المدفوعات في الجزائر
خلال الفترة (2005-2018)

الوحدة: مليار دولار

الأرصدة / السنوات	الميزان التجاري للسلع	ميزان الخدمات والدخل	صافي التحويلات الجارية	الميزان الجاري	الميزان الرأسمالي والمالي	الميزان الكلي
2005	26.470	(7.350)	2.060	21.180	(4.240)	16.940
2006	34.060	(6.720)	1.610	28.950	(11.220)	17.730
2007	34.240	(5.920)	2.220	30.540	(0.990)	29.550
2008	40.600	(8.930)	2.780	34.450	2.540	36.990
2009	7.570	(9.760)	2.630	0.440	3.160	3.600
2010	18.200	(8.710)	2.650	12.140	3.180	15.320
2011	25.953	(10.845)	2.649	17.757	2.370	20.127
2012	20.237	(10.912)	3.163	12.488	(0.352)	12.136
2013	9.316	(10.976)	2.417	0.757	(0.623)	0.134
2014	352	(13.080)	3.220	9.509	9.760	(5.943)
2015	(17.875)	(11.983)	2.759	27.099	27.723	(27.497)
2016	(19.948)	(9.018)	2.809	26.157	25.910	(25.793)
2017	(14.203)	(10.761)	2.943	22.020	21.710	(21.752)
2018 *	(7.293)	(13.073)	3.186	17.180	16.598	(16.040)

(*) بيانات أولية

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 2009، 2015، 2019م.

إن المتتبع للجدول أعلاه رقم (01)، يستخلص عدد من الملاحظات نستعرضها وفق ما يلي:

- سجل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة 2005-2013 حالة فائض، رغم التذبذب الذي عرفه هذا الرصيد، حيث نلاحظ تسجل الميزان سنة 2013 م أدنى رصيد موجب بـ 134 مليون دولار (قبل انخفاض أسعار النفط العالمية)، في حين نجد أن سنة 2008 م عرف فيها ميزان المدفوعات الجزائري أعلى رصيد فائض بـ 37مليار دولار (قبل الأزمة المالية العالمية لسنة 2009م).

- يعد الميزان الجاري أو الحساب الجاري الجزائري خلال فترة الدراسة، الميزان الوحيد من بقية أرصدة ميزان المدفوعات الأخرى الذي حقق فائضا طوال فترة الدراسة بلغ أقصاه سنة 2008م بأكثر من 34 مليار دولار، بفضل الزيادة في صادرات النفط الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، أما أدنى رصيد للميزان الجاري فقد سجل

سنة 2013 م بـ 2.4 مليار دولار بسبب التقلبات التي حصلت في أسواق النفط العالمية، والتي أثرت بشكل كبير على عائدات الجزائر من العملات الأجنبية.

- يعتبر ميزان الخدمات والدخل، الميزان الوحيد الذي عرف رصيده حالة عجز طوال فترة الدراسة (التدفقات الخارجة أكبر من الداخلة) بسبب عدم فعالية قطاع الخدمات في جلب الأجانب للاستفادة من منتجات القطاعات الخدمية الوطنية (المصارف، التأمين، النقل، الموانئ، الصحة، السياحة...)، نتيجة ضعفها وعدم جاهزيتها. وبمقابل ذلك نلاحظ استخدام وطني كبير لخدمات المؤسسات الأجنبية في مختلف المجالات الخدمية الدولية.

- مر الميزان الرأسمالي والمالي لميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة بأربعة مراحل تقلب خلالها بين حالات الفائض وحالات العجز، ولعل أهم مرحلة في المراحل الأربعة، المرحلة الأخيرة ما بين سنتي 2014 و2018، اين عرف حالة الفائض نتيجة انتعاش الاستثمارات الأجنبية النفطية وغير النفطية في الجزائر بسبب التعديلات التي ادخلتها الجزائر على قوانين الاستثمار لجذب الاستثمارات الأجنبية من جهة، وبسبب ايضا ابرام الجزائر لعدد من الاتفاقيات الثنائية، وانضمامها لعدد من الاتفاقيات المتعددة الأطراف على المستوى الإقليمي والدولي من جهة أخرى.

3. **مصادر المتحصلات:** تتكون مصادر المتحصلات في ميزان المدفوعات الجزائري من البنود التالية:

- الصادرات النفطية وغير النفطية
- عائدات الاستثمارات الوطنية بالخارج التي ينتج عنها تدفقات نقدية أجنبية إلى الداخل (مثلا استثمارات شركة سوناطراك البترولية...) (تشكل نسب ضئيلة).
- متحصلات البعثات الدبلوماسية، وهي المبالغ التي تنفقها البعثات الدبلوماسية وأفرادها، والمؤسسات الإقليمية والعالمية التي تتخذ من الجزائر مقرا لها.
- المتحصلات من مبيعات التذاكر للخطوط الجوية الجزائرية في الخارج والشحن ونقل الطرود البريدية.
- المتحصلات من الرسوم التي تفرض على السفن في الموانئ وعلى الطائرات في المطارات مقابل الخدمات التي تقدم لها.
- التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين نحو الجزائر (لم تتجاوز 3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة (1999-2015)، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن معظم التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين نحو الجزائر تتم خارج الجهاز المصرفي، أي عبر القنوات غير الرسمية).

1.3. واقع الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة (2005-2018)

جدول رقم (02) يوضح واقع الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة (2005-2018)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصادرات السلعية الاجمالية	%	الصادرات النفطية	%	الصادرات غير النفطية	%	نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي
2005	46.00	100	45.09	98.02	0.91	1.98	0.89
2006	54.61	100	53.43	97.84	1.18	2.16	1.01
2007	60.16	100	58.83	97.79	1.33	2.21	0.98
2008	79.30	100	77.36	97.55	1.94	2.45	1.13
2009	45.19	100	44.13	97.65	1.07	2.37	0.77
2010	57.05	100	55.53	97.34	1.53	2.68	0.95
2011	73.49	100	71.43	97.20	2.06	2.80	1.03
2012	71.87	100	69.80	97.12	2.06	2.87	0.99
2013	64.97	100	62.96	96.91	2.01	3.09	0.96
2014	62.89	100	60.30	95.88	2.58	4.10	1.17
2015	34.67	100	32.70	94.32	1.97	5.68	1.19
2016	29.67	100	27.887	93.99	1.781	6.00	1.11
2017	34.569	100	33.202	96.05	1.367	3.95	0.82
***2018**	41.70	100	39.11	93.79	2.590	6.21	1.45

(*) بيانات أولية.

المصدر: بيانات مجمعة من مصادر وطنية ودولية.

إن المتمعن في تطور الصادرات الجزائرية السلعية النفطية منها وغير النفطية خلال (2005-2018)، وفق ما يوضحه الجدول أعلاه رقم (02) يستخلص ما يلي:

- عرفت الصادرات الجزائرية السلعية الاجمالية نموا معتبر نتيجة ارتفاع أسعار النفط، حيث نمت بحوالي الضعف بين سنتي2005 و2008، لتتراجع في عامي 2009 و2010 بسبب الازمة المالية العالمية وتراجع الطلب العالمي على النفط، فيما عرفت ارتفاعا سنوات 2011 الى 2014، لتنخفض مرة أخرى خلال باقي سنوات الدراسة نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

- بلغت متحصلات الجزائر من الصادرات النفطية وغير النفطية خلال الفترة (2005-2018) بأكثر من 756 مليار دولار، في فترة بلغت فيها أسعار النفط اعلى المستويات.

- ضآلة الصادرات الجزائرية غير النفطية خلال فترة الدراسة، حيث لم تتجاوز مساهمتها في المتوسط 3.47 % من إجمالي الصادرات السلعية الجزائرية خلال نفس فترة.

- يلاحظ نمو الصادرات الجزائرية غير النفطية من حيث القيمة، فقد وصلت أقصاه في السنة الأخيرة من فترة الدراسة (سنة 2018) 2.59 مليار دولار.

- عرفت سنة 2018 أفضل نسبة مساهمة للصادرات الجزائرية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي ب1.45%، وهو معدل ضعيف بالمقارنة مع القدرات الاقتصادية للجزائر.

2.3. تحويلات المهاجرين الجزائريين نحو الجزائر خلال الفترة (2005-2015)

جدول رقم (03) يوضح تحويلات المهاجرين الجزائريين نحو الجزائر
خلال الفترة (2005-2015)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	التحويلات المالية للمهاجرين	السنوات	التحويلات المالية للمهاجرين
2005	2.06	**2011**	2.59
2006	1.61	**2012**	1.942
2007	2.22	**2013**	2.00
2008	2.78	**2014**	2.00
2009	2.63	**2015**	2.12
2010	2.65		

المصدر: بيانات مجمعة من مصادر وطنية ودولية.

بلغت التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين نحو الجزائر خلال فترة (2005-2015م) في المجموع أكثر من 24 مليار دولار (على مدار 11 سنة)، وهو مبلغ في غاية الأهمية، لكن إذا قارناها بحجم الجالية الجزائرية بالخارج (أكثر من 6 ملايين نسمة، منها 5 ملايين فقط في فرنسا لوحدها)، وحجم التحويلات المالية للمهاجرين في بلدان المنطقة (المغرب ومصر) تعد دون التطلعات، نتيجة عوامل عديدة، منها ما يتعلق بطبيعة الأنظمة الاقتصادية والسياسية السائدة في الجزائر، ومنها ما هو مرتبط برؤية الجالية الجزائرية بالخارج نفسها.

3.3. المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من جميع المصادر (صافي السحب) خلال الفترة (2010- 2017)

جدول رقم (04) تطور المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من جميع المصادر (صافي السحب) خلال الفترة (2010-2017)

الوحدة: مليون دولار

البيان / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من جميع المصادر (صافي السحب)	201.3	193.4	173.3	203.4	160.6	87.5	157.4	189.2

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2019م.

إن المتمعن في تطور المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من جميع المصادر (صافي السحب) خلال الفترة (2010-2017)، وفق ما يوضحه الجدول أعلاه رقم (04) يستخلص ما يلي:

- يقصد بالمساعدات الإنمائية الرسمية القروض والمنح المقدمة بشروط مالية ميسرة من قبل مصادر رسمية، بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشمل قيمة المعونات والمساعدات الفنية، وتعد التدفقات المالية ميسرة عندما تكون شروط الإقراض الخاصة بها أكثر ملائمة للمقترض من تلك التي يمكن الحصول عليها من خلال معاملات السوق العادية، وتعرف التدفقات الميسرة بأنها تلك التي تحوي عنصر منحة لا يقل عن 25%[21].

- عرفت المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للجزائر من دول وهيئات اقليمية ودولية لأغراض تنموية واجتماعية خلال فترة (2010-2017) تذبذبا، حيث وصلت أقصاه سنة 2013 بـ 203.4 مليون دولار، وأدناه سنة 2015 بـ 87.5 مليون دولار.

- بلغ اجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للجزائر من جميع المصادر خلال الفترة (2010-2017) 1.366مليار دولار موجهة لمشاريع تنموية واجتماعية داخل الجزائر.

4. **مصادر المدفوعات:** تتكون بنود مدفوعات ميزان المدفوعات الجزائري من العناصر التالية:

- **الواردات:** وتشمل إجمالي قيمة الواردات من السلع والخدمات التي دفعت قيمتها بالعملة الأجنبية.

- **الخدمات الحكومية:** وتشمل التحويلات الرسمية للحكومة مقابل قيمة بعض الواردات الحكومية ومساهمتها في رأسمال المؤسسات الدولية والإقليمية وما تنفقه البعثات الجزائرية في الخارج، وما تقدمه الدولة من مساعدات.

1.4. واقع واردات السلع المنظورة الجزائرية خلال الفترة (2005-2018)

جدول رقم (05) يوضح تطور الواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة (2005-2018)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الواردات المنظورة	السنوات	الواردات المنظورة
2005	19.860	**2012**	51.569
2006	20.680	**2013**	55.062
2007	26.350	**2014**	59.457
2008	37.990	**2015**	52.254
2009	37.620	**2016**	49.287
2010	38.890	**2017**	48.813
2011	46.927	***2018**	48.991

(*) بيانات أولية

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 2009، 2015، 2019م.

إن المتمعن في تطور الواردات السلعية الاجمالية خلال (2005-2018)، وفق ما يوضحه الجدول أعلاه رقم (05) يستخلص ما يلي:

- عرفت الواردات السلعية الاجمالية نموا معتبر، حيث نمت بثلاث أضعاف بين سنتي 2005 و2014 نتيجة التسهيلات المقدمة للمستوردين الجزائريين.
- بلغت مدفوعات الجزائر اتجاه الواردات السلعية خلال الفترة (2005-2018) أكثر من 590 مليار دولار.
- يلاحظ تراجع مدفوعات الجزائر اتجاه الواردات السلعية الاجمالية بداءا من سنة 2015 م بسبب انخفاض أسعار النفط من جهة، والإجراءات المتخذة من الحكومة الجزائرية لتقليص فاتورة الاستيراد من جهة أخرى.

2.4. واقع واردات السلع غير المنظورة (الخدمات) الجزائرية خلال الفترة (2005-2018)

جدول رقم (06) تطور واردات السلع غير المنظورة الجزائرية خلال الفترة (2005-2018)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الواردات غير المنظورة	السنوات	الواردات غير المنظورة
2005	4.78	**2012**	11.09
2006	4.78	**2013**	10.78
2007	6.83	**2014**	11.70
2008	11.07	**2015**	11.00
2009	11.68	**2016**	10.78
2010	11.90	**2017**	11.18
2011	12.55	**2018**	11.45

المصدر: النشرات الإحصائية، بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz.

إن المتمعن في تطور الواردات غير المنظورة (الخدمات) خلال (2005-2018)، وفق ما يوضحه الجدول أعلاه رقم (06) يستخلص ما يلي:

- الواردات غير المنظورة هي واردات على شكل خدمات-مثل الخدمات المصرفية والنقل والتأمين والإعلان والمدفوعات لمستثمرين أجانب تؤدّى لأشخاص في الخارج22.

- عرفت الواردات غير المنظورة الجزائرية خلال فترة الدراسة نموا معتبرا، حيث انتقلت من 4.78 مليار دولار سنة 2005 الى 12.55 مليار دولار سنة 2011م، ثم شهدت استقرارا نسبيا في باقي سنوات الدراسة.

- بلغت مدفوعات الجزائر اتجاه الواردات غير المنظورة (الخدمات) خلال الفترة (2005-2018) في المجموع أكثر من 140 مليار دولار.

- يعود سبب ارتفاع فاتورة استيراد السلع غير المنظورة للجزائر الى استخدام الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الجزائريين في تعاملاتهم الاقتصادية الدولية لوسائل وخدمات مؤسسات أجنبية بشكل كبير، نتيجة لضعف خدمات المؤسسات الوطنية، أو عدم جاهزيتها لتلبية احتياجات المقيمين وغير المقيمين من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين (عدم اهتمام الحكومات المتعاقبة في الجزائر بقطاع الخدمات كمصدر من مصادر جلب العملة الأجنبية).

الاستنتاجات

بعد استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وبعد ضبط المصطلحات ذات العلاقة، قمنا بتحليل ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2005-2018)، بالتطرق لأهم متحصلات ومدفوعات الاقتصاد الجزائري في تعاملاته الخارجية، وتبعا لما سبق يمكن تسجيل جملة من النتائج نوردها على النحو التالي:

- سجل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة 2005-2013 حالة فائض، قبل أن يعرف حالة عجز في باقي سنوات فترة الدراسة. ويعد الميزان الجاري أو الحساب الجاري الجزائري خلال فترة الدراسة الميزان الوحيد من بقية أرصدة ميزان المدفوعات الأخرى الذي حقق فائضا طوال فترة الدراسة بلغ أقصاه سنة 2008م بأكثر من 34 مليار دولار.
- بلغت متحصلات الجزائر من الصادرات النفطية وغير النفطية خلال الفترة (2005-2018) في المجموع بأكثر من 756 مليار دولار في فترة بلغت فيها أسعار النفط اعلى المستويات قبل أن تتراجع في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة.
- بلغت التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين نحو الجزائر خلال فترة (2005-2015م) في المجموع أكثر من 24 مليار دولار، وهي تحويلات دون مستوى إمكانيات الجالية الجزائرية بالمهجر.
- قدرت أهم مدفوعات الجزائر في المجموع بأكثر من 735 مليار دولار خلال فترة الدراسة، وتوزعت بشكل اساسي بين الواردات المنظورة (81%) وغير المنظورة (19%).
- عرفت المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للجزائر من دول وهيئات اقليمية ودولية لأغراض تنموية واجتماعية خلال فترة (2010-2017) تذبذبا، حيث وصلت أقصاه سنة 2013 بـ 203.4 مليون دولار، وأدناه سنة 2015 بـ 87.5 مليون دولار.

الهوامش والمراجع

1 صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، واشنطن 2009، ص7.

2 صندوق النقد العربي، نشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية، 2015م، ص 309.

3 صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 207.

4 دومينيك سلفادور، ترجمة محمد رضا على العدل، الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 124.

5 http://www.businessdictionary.com/definition/economic-growth.html

6 كفاني شهيدة، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات: دراسة الحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2016، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد الرابع، العدد الثاني، سنة2020، ص117-99.

7 علي أحمد درج الدليمي وفيصل غازي فيصل الدليمي، العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي: دراسة قياسية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الأنبار، العراق، المجلد 11، العدد 24، سنة2019، ص60-83.

8 عمر صالح حرب، طالب محمد وراد، النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات: حالة الأردن، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين، المجلد 27، العدد الأول، سنة 2019، ص175-161.

9 عقيل عزيز عليوي الجبوري، تأثير ميزان المدفوعات على الاحتياطات الأجنبية في العراق، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة في اقتصاديات المال والأعمال، 2019.

10 ناصري نفيسة، أثر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على أرصدة ميزان المدفوعات لعينة من دول MENA، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، المجلد الخامس، العدد 3، ديسمبر 2019، ص229-240.

11 غازي عبد المجيد الرقيبات، أحمد سالم الخزعلي، أثر سعر صرف الدينار الأردني مع العملات الأجنبية على ميزان المدفوعات الأردني للفترة 1990-2015، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، المجلد 38، العدد 3، سنة 2018، ص157-170.

12 أسماء عدائكة، بوزيد السايح، السياسة التجارية وعلاج الاختلالات في ميزان المدفوعات: دول مجلس التعاون الخليجي أنموذجا 2010-2016، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، العدد 4، سنة 2018، ص257-275.

13 دردوري لحسن، لقليطي لخضر، العلاقة بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الازهر، مصر، المجلد 22، العدد 64، سنة 2018، ص337-281.

14 صرارمة عبد الوحيد، بعلول نوفل، قياس العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات: دراسة حالة مجموعة من الدول العربية خلال الفترة 2000-2016، مجلة المالية وحوكمة الشركات، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد الثاني، العدد الثاني، ديسمبر 2018، ص44-66.

15 علاوي محمد لحسن، بوروشة كريم، تأثير السياسة النقدية على آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الازهر، مصر، المجلد 21، العدد 61، سنة 2017، ص535-576.

16 ميس أحمد مهيدات، أثر التضخم وميزان المدفوعات على أسعار الصرف في الأردن، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم المالية والمصرفية، 2017.

17 عادل عبد الله البلة عبد الله، أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان، السودان، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد، 2017م.

18 محمد الناصر حميداتو، عبد القادر شويرفات، أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1989-2014، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 16، سنة 2016، ص285-298.

19 عقبي لخضر، حاكمي بوحفص، أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات: دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990-2013، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، العدد 28، سنة 2016، ص252-234.

20 https://www.commerce.gov.dz/ar/processus-daccession-de-lalgerie-a-lorganisation-mondiale-du-commerce-omc

21 صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2019م، ص 272.

22 https://www.almaany.com/ar/dict/ar-